Journal of Economic, Administrative and Legal Sciences
Volume (5), Issue (11): 30 June 2021
P: 91 - 104
ISSN: 2522-3372
مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية
المجلد (5)، العدد (11): 30 يونيو 2021 م
ص: 91 - 104

The legal concept of e-government
- A comparative study between the Sudanese and Iraqi legislations –

Yassen Omar Youssef
College of Law || Al-Neelain University || Sudan
Abdulqader Shakir Mahmood
Aljazeera University || Sudan

Abstract: E-government occupies great importance at the present time as it is considered the effective means in pushing the wheel of development and progress forward, and thus it contributes to the development of countries and the well-being of peoples, citizens, residents and visitors, which represented an incentive for countries to compete and compete among themselves to implement e-government by providing (the legal framework) for what It has a role in eliminating administrative corruption and getting rid of red tape, and the success of this approach by states depends on the extent to which the legislator understands its term and clarifies its concept in a clear and flexible manner that accommodates its application. This study aims to clarify the concept of e-government in Iraqi legislation and comparative laws to find out the divergent trends that I follow. All of them to clarify it, and to clarify the impact of that on the performance of government agencies, in order to ultimately reach a specific concept for it, the two researchers adhered to the descriptive comparative approach when reviewing the concept of e-government, and the position of the legal systems of comparative countries from them. 2005 and the second is a legal basis organized by many legislations, and that e-government in its narrow sense is nothing more than just using the means of modern technology by the public administration to carry out its functions and follow the public need, and therefore the researchers recommend that the issue of e-government be given more attention because of its impact on all aspects Life in any place of the world, preparing all the requirements for the application of e-government and the need to expedite the provision of the necessary legal environment for the implementation of e-government quickly because of its positive role in eliminating administrative and financial corruption and getting rid of annoying red tape and bureaucracy

Keywords: E-government - electronic administration - public facility - Sudanese legislation - Iraqi legislation.

المفهوم القانوني للحكومة الإلكترونية
– دراسة مقارنة بين التشريعين السوداني والعراقي –

يسن عمر يوسف
كلية القانون || جامعة النيلين || السودان
عبد القادر شاكر محمود
جامعة الجزيرة || السودان

المستخلص: تحتل الحكومة الإلكترونية أهمية بالغة في الوقت الراهن كونها تعد الوسيلة الفاعلة في دفع عجلة التنمية والتقدم إلى الأمام وبالتالي تسهم في تطور البلدان ورفاه الشعوب؛ مواطنين ومقيمين وزائرين مما مثل حافزاً دفع الدول إلى التسابق والتنافس فيما

بينها لتطبيق الحكومة الإلكترونية من خلال توفير (الإطار القانوني) لما له من دور في القضاء على الفساد الإداري والتخلص من الروتين، ويتوقف نجاح هذا التوجه من قبل الدول على مدى تفهم المشرع لمصطلحها وبيان مفهومه بشكل واضح ومرن يستوعب تطبيقها، هدفت هذه الدراسة إلى بيان مفهوم الحكومة الإلكترونية في التشريعين: العراقي والسوداني والقوانين المقارنة لمعرفة الاتجاهات المتباينة التي أنتهجها كل منهم في توضيحها، وتوضيح أثر ذلك على أداء الجهات الحكومية للوصول في نهاية المطاف إلى إيراد مفهوم محدد لها، التزم الباحثان المنهج الوصفي المقارن عند استعراضهما لمفهوم الحكومة الإلكترونية، وموقف النظم القانونية المقارنة منها مستقرئين آراء الفقه القانوني من المفهوم الذي أوردته النظم القانونية المقارنة للحكومة الإلكترونية وقد توصل الباحثان إلى نتيجة مفادها أن لنشأة الحكومة الإلكترونية في العراق أساسان أحدهما دستوري نص عليه دستور العراق لسنة 2005 والثاني أساس قانوني نظمته العديد من التشريعات، وأن الحكومة الإلكترونية بمعناها الضيق لا تعدو أن تكون مجرد استعمال وسائل التكنولوجيا الحديثة من قبل الإدارة العامة للقيام بوظائفها واتباع الحاجة العامة، وعليه أوصى الباحثان بإيلاء موضوع الحكومة الإلكترونية مزيداً من الاهتمام لما لها من أثر على كافة جوانب الحياه في أي مكان من العالم، وتهيئة كافة متطلبات تطبيق الحكومة الإلكترونية وضرورة الإسراع في توفير البيئة القانونية اللازمة لتطبيق الحكومة الإلكترونية على وجه السرعة لما لها من دور إيجابي في القضاء على الفساد الإداري والمالي والتخلص من الروتين المزعج والبيروقراطية

الكلمات المفتاحية: الحكومة الإلكترونية - الإدارة الإلكترونية - المرفق العام – التشريع السوداني - التشريع العراقي.

المقدمة.

الحمد لله رب العالمين نحمده حمد المتذللين لجلاله، الطامعين في جزيل نواله، الشاكرين لأنعمه وأفضاله، والصلاة والسلام على خاتم النبيين، المبعوث رحمة للعالمين من أرسى قواعد الحق وأقام بين الناس العدل سيدنا (محمد) صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه أجمعين، وبعد:

يلحظ المتأمل في حركة سير العالم، تغيراً وتطوراً ملموساً وسريعاً في مجالات الحياة كافة وخاصة في مجال المعلومات والاتصالات، ولذلك اختلف الفقه حول تحديد مفهوم الحكومة الإلكترونية ويعود ذلك إلى اختلاف الجانب الذي يهتم به كل فقيه.

فعرفها البعض بأنها استعمال تكنولوجيا المعلومات الرقمية في إنجاز المعاملات الإدارية، وتقديم الخدمات المرفقية، والتواصل مع الموظفين بمزيد من الديمقراطية، ويقرر البعض بأن المقصود بالحكومة الإلكترونية هو مقدرة القطاعات الحكومية على تبادل المعلومات وتقديم الخدمات فيما بينها وبين المواطن وبين قطاعات الأعمال، بسرعة ودقة عالية، وبأقل تكلفة عبر شبكة الإنترنت، مع ضمان سرية وأمن المعلومات المتناقلة في حين يربط اتجاه فقهي أخر بين الحكومة الإلكترونية والمميزات التي تقدمها فيعرفها بأنها كسر حاجز الزمان والمكان من الداخل والخارج للحصول على الخدمات وذلك بربط تكنولوجيا المعلومات بمهام ومسؤوليات الجهاز الإداري والتزام دائم من الإدارة بتطوير كافة النشاطات وتبسيط الإجراءات وسرعة كفاءة إنجاز المعاملات، وآخر يربط بين استعمال تقنيات المعلومات وتحقيق الأهداف واستغلال الموارد بفعالية فعرفها بأنها إدارة موارد معلوماتية تعتمد على الإنترنت وشبكة الاتصال وتميل اكثر من أي وقت مضى إلى تجديد واخفاء الأشياء وما يرتبط بها إلى الحد الذي أصبح رأس المال المعلوماتي والمعرفي والفكري وهو بدوره العامل الأكثر فاعلية في تحقيق أهدافها، والأكثر كفاية في استعمال مواردها، وركن اتجاه ثالث على دور الحكومة الإلكترونية في توفير الوقت والجهد والتكلفة فساق لها تعريفات متعددة، ومن هذا الاختلاف الفقهي بين فقهاء القانون حول تحديد المقصود بماهية الحكومة الإلكترونية، وأنطلق الباحث في بحثه من المشكلة التالية:

مشكلة البحث:

أن اهتمام الدول اليوم بتطوير خدماتها ومنظومة عمل حكوماتها وعملها الإداري لمواكبة التطور الحاصل في العالم بغية تقديم أفضل الخدمات (للمواطنين، والمقيمين، والزوار دفعها إلى الاهتمام بكل ما من شأنه المساعدة في التحول نحو الحكومة الإلكترونية على نحو يجعل الناظر يقف متسائلا عن مفهوم الحكومة الإلكترونية، ويصبح هذا التساؤل ملحا بالنسبة للمتخصصين في القانون مما يدفعنا إلى إيراد التساؤل التالي: ما مفهوم الحكومة الإلكترونية بشكل عام؟ وما موقف القوانين المقارنة من الحكومة الإلكترونية؟ وهو التساؤل الذي سيجيب عليه الباحث.

أسئلة البحث:

1. ما مفهوم الحكومة الإلكترونية في الاصطلاح القانوني؟
2. ما الاتجاهات التي أنتهجها المشرع الوطني السوداني والعراقي بغية التحول للحكومة الإلكترونية؟

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى:

1. بيان مفهوم الحكومة الإلكترونية بشكل محدد وواضح، وبيان موقف المشرع العراقي والسوداني إزاء ذلك.
2. بيان الاتجاهات التي أنتهجها المشرع الوطني السوداني والعراقي بغية التحول للحكومة الإلكترونية.

منهجية البحث:

أ- منهج البحث:

حرص الباحثان على استعمال المنهج الوصفي المقارن عند استعراضهما لمفهوم الحكومة الإلكترونية، وموقف النظم القانونية المقارنة منها مستقرئين آراء الفقه القانوني من المفهوم الذي أوردته للحكومة الإلكترونية مستنبطين من ذلك النتائج والتوصيات وفقاً لما يتسق ومضمون البحث.

ب- هيكلية البحث:

سنقسم بحثنا وفقا للخطة البحثية الآتية:

- **المبحث الأول: ماهية الحكومة الإلكترونية في السودان.**
  - المطلب الأول: نشأة الحكومة الإلكترونية في السودان.
  - المطلب الثاني: تعريف الحكومة الإلكترونية في السودان.
- **المبحث الثاني: الحكومة الإلكترونية في العراق.**
  - المطلب الأول: نشأة الحكومة الإلكترونية في العراق.
  - المطلب الثاني: تعريف الحكومة الإلكترونية في العراق.
- **الخاتمة**

المبحث الأول: ماهية الحكومة الإلكترونية في السودان

الحكومة الإلكترونية-الإدارة الإلكترونية-الحكومة الذكية-حكومة عصر المعلومات-إدارة بلا أوراق- كلها مصطلحات ظهرت في الفترة الأخيرة قرينة بثورة المعلومات وتكنولوجيا الاتصالات، التي مهد لها انتشار الإنترنت، بعد أن أصبح ميسراً بشكل كبير للحكومة وللأفراد على حد سواء (عبد الله، 2013: 55) فالحكومة الإلكترونية

(electronic government) واحدة من المفاهيم الجديدة التي اثرت على القطاع الحكومي، وذلك لارتباطها بثورة المعلومات وتكنولوجيا الاتصالات.

ونظراً لأن حجم القطاع الحكومي يشكل نسبة كبيرة من اجمالي القطاعات الاقتصادية في اغلب دول العالم، وبما أن حجم القطاع الحكومي لا يقتصر على فئة دون غيرها، بل يشمل كل المواطنين والمقيمين والمؤسسات، لذلك جاءت الحكومة الإلكترونية كوسيلة مثلى تمكنها من رعاية مصالح الكافة من أفراد ومؤسسات، وذلك بواسطة استعمال التكنولوجيا المتطورة دون حاجة طالب الخدمة إلى التنقل بين إدارات الحكومات (الصيرفي، 2007: 198).

في إطار الحديث عن ماهية الحكومة الإلكترونية نتكلم عن نشأة الحكومة الإلكترونية وعن تعريفها في كل من التشريعين السوادني والعراقي وعلى النحو الآتي:

كان هدف التطبيقات الحكومية التقليدية الأول هو رفع الكفاءة الداخلية للمؤسسة أما الحكومة الإلكترونية فتتركز على خدمة المواطن، وتتسابق حكومات دول العالم في إقامة الحكومة الإلكترونية، إذ بدأت الكثير من دول العالم في تبني مفهوم الحكومة الإلكترونية سواء في البلدان المتقدمة أو النامية، وذلك من خلال عرض معلومات في غاية الأهمية على شبكات الإنترنت وأصبحت كثيراً من المعاملات الحكومية والتجارية تتم عبر شبكة الإنترنت ومن ثم فقد اتاحت هذه الشبكة للحكومة ومواطنيها فرصاً للتواصل بعيداً عن الإجراءات الاعتيادية الروتينية والحكومة الإلكترونية هي وسيلة لتحسين الأداء الحكومي ليصبح اكثر كفاءة وفاعلية، والحكومة الإلكترونية تؤدي إلى زيادة الشفافية والفعالية في إدارة الدولة، وعليه فإن اعتماد الحكومة الإلكترونية بشكل عملية تغيير من شأنها أن تساعد على توسيع مجالات المواطنين ورجال الأعمال للمشاركة في الاقتصاد وايضاً توفر إمكانية اشراك المواطنين ومنظمات المجتمع المدني في دعم واتخاذ القرارات بشكل متفهم اكثر لاحتياجات المواطنين (المبارك سعد، 2018: 52).

المطلب الأول: نشأة الحكومة الإلكترونية في السودان

بدأت فكرة الحكومة الإلكترونية في السودان في أوائل التسعينات من القرن الماضي، وذلك من خلال تصور الشبكة الإلكترونية الذي تم تقديمه من خلال ورقة مبدئية قدمت في مؤتمر الشبكة القومية للمعلومات في يوليو 1992 وتم نشره في مجلة الدراسات الاستراتيجية، وبذل جهد كبير منذ ذلك الوقت من إدارة المعلومات في مجلس الوزراء لتصميم الاستمارات المعلوماتية المبدئية للحكومة الإلكترونية وتعريف المستخدمين على مستوى الولاية والمركز بهذه الاستمارات وقامت شركة بيت البرامج ببرمجة هذه التصاميم وأخيراً توج هذا الجهد بأنشاء الشبكة القومية للمعلومات والتي تسعى سعياً حثيثاً لجعل هذه التصورات امراً واقعاً فقامت بعمل عدة اجتماعات لتوعية الإداريين ولتعريف الفنيين بالمشروع واجازت مشاريع القوانين المنظمة ونشطت الجهات الفنية ودربت المسؤولين على المهارات الأساسية ابتداء من رأس الدولة (درويش، 2000: 68).

هذا من جانب المعلوماتية أما من جانب البنية التحتية فقد أنشئت خلال هذه الفترة شركة سوداتل وتم ربط أغلب مدن السودان بالألياف البصرية وقدمت خدمات مناقلة البيانات عبر التقنيات المختلفة مثل (Data Cloud) وأنشئت سودانت وقدمت خدمات الإنترنت وسهلت استعمالها للمؤسسات وللأفراد وفي الجانب الاقتصادي قامت الدولة بإعفاء الضرائب الجمركية عن أجهزة ثقافة المعلومات وشجعت تخصصات علوم الحاسوب ونشر ثقافة المعلوماتية منذ مرحلة التعليم العام (باز، 2009: 82).

وتعدَّ بوابة حكومة السودان الإلكترونية (www.esudan.gov.sd) مركزاً شاملاً لجميع الخدمات الحكومية والقناة الرئيسية التي يتم من خلالها تقديم جميع أنواع الخدمات للأفراد وقطاعي الأعمال والحكومة وزوار السودان

من المعلومات إلى إجراء المعاملات وتمثل البوابة مدخلاً للحصول على المعلومات والبيانات والخدمات الحكومية طوال أيام الأسبوع على مدار الساعة دون توقف باللغتين العربية والإنجليزية، ونتج عن ذلك تخطي البعد الجغرافي لجمهورية السودان إلى افاق المنافسة العالمية لتقديم البيانات والخدمات الحكومية للمواطنين المقيمين في أي وقت، الأمر الذي يؤدي بدوره إلى إبراز الآثار الإيجابية لاستعمالات تكنولوجيا المعلومات لتحقيق مستويات عالية من المنافسة والشفافية في الأعمال الحكومية، تعزز هذه دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في جميع جوانب الحياة، وتعمل على تحفيز الجمهور على الاندماج مع عالم تكنولوجيا المعلومات الجديد وجعل الاستعمالات المتطورة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات جزء لا يتجزأ من تعاملاتهم اليومية، وتتيح البوابة لزوارها إمكانية التعرف على الكثير من المعلومات والخدمات والنظم والقوانين المتعلقة بجمهورية السودان من خلال قنوات وصول متعددة مثل أل ويب أو وسائل تكنولوجيا الاتصالات المختلفة (المبارك سعد، 2018: 53).، يتماشى موقع بوابة الحكومة الإلكترونية مع الرؤية الاستراتيجية لجمهورية السودان وذلك عبر توفير الخدمات والمعاملات التفاعلية بما فيها الدفع عبر الإنترنت، وأيضاً سوف يتم من خلال موقع البوابة توفير منصة مثالية للعملاء لتقديم اقتراحاتهم وآرائهم والمشاركة في تحسين طرق تقديم الخدمات، تم إطلاق موقع بوابة الحكومة الإلكترونية في 23 مايو 2007 ويقوم المركز القومي للمعلومات الذراع الاستشاري للدولة بإدارته جزءاً من الاستراتيجية الوطنية لجمهورية السودان في تنفيذ البرامج الشاملة للحكومة الإلكترونية (حجي، 2016: 21)

قام مصممو موقع البوابة الإلكترونية عند إنشائها بمراعاة ضرورة توافقها مع المعايير الفنية المعتمدة عالمياً لضمان تمتع مستخدمي البوابة الإلكترونية بأعلى مستويات الكفاءة في الاستعمال والأداء الأمن للمحتويات، وتتحقق إمكانية الوصول إلى الخدمات الإلكترونية عن طريق توفير الخدمات الإلكترونية عبر البوابة أما عن طريق التكامل مع جهات حكومية أخرى، أو عن طريق توفير روابط المواقع الإلكترونية لتلك الجهات ولخدماتها على البوابة. بالإضافة إلى ذلك فإن البوابة تمثل منفذاً معلوماتياً مهماً لنشر الأخبار المتعلقة بجمهورية السودان والفعاليات الجارية في مناطقها، وتوفر دليل الجهات الحكومية عدداً كبيراً من روابط الأنظمة والقوانين وخطط المبادرات السودانية، وتوفر قسم عن السودان الذي تحتوي صفحاته على معلومات عن جمهورية السودان (الصيرفي، 2007: 200)

تعدَّ السودان من الدول الأوائل الرائدة في المنطقة إذ تم إصدار قانوني جرائم المعلومات والمعاملات الإلكترونية في عام 2007 وتم تحديث القوانين في عام 2015 إذ مثلت هذه القوانين الأرضية الصلبة لشرعية التعاملات عبر أنظمة المعلومات باعتبار الوثيقة الإلكترونية وثيقة مبرئة للذمة تغطي التزام صاحبها القانوني وفي نفس الوقت وفرت الغطاء القانوني لملاحقة مرتكبي الجرائم الإلكترونية وإنزال العقاب المناسب بهم، بالإضافة لقانون المركز القومي للمعلومات 2010 إذ أعطى المركز صلاحيات إنشاء المراكز والإداريات المختصة بتطوير القدرة الفنية لتأمين المعلومات (عبد العال، 2006: 97).

محور وكالات تطبيق القانون (Low Enforcement Agencies) في هذا المحور تم إنشاء شرطة الجرائم المستحدثة ونيابة جرائم المعلوماتية ومحكمة جرائم المعلومات باعتبارها وكالات متخصصة.

يعد محور المؤسسات الفنية والتي يقع على عاتقها عبء الدعم الفني لوكالات تطبيق القانون من حيث تتبع المجرمين واستخراج الأدلة الرقمية الموثقة والشهادة والخبرة أمام المحاكم وتبادل المعلومات مع الجهات الدولية المناظرة بالنسبة لنا في السودان ويحتاج هذا المحور إلى اهتمام خاص وزيادة هذه المؤسسات وزيادة قدراتها والتنسيق فيما بينها، ويمتلك السودان الكثير من الكوادر البشرية المتخصصة في أمن المعلومات منتشرين داخل وخارج البلد.

المطلب الثاني: تعريف الحكومة الإلكترونية في السودان

قد يتبادر إلى الذهن عند سماع مصطلح الحكومة الإلكترونية (electronic government) بقيام هذه الحكومة بجميع الأعمال الموكلة اليها عن طريق الإنترنت وهذا مفهوم خاطئ، اذ انه لا يمكن لأي حكومة في العالم أن تدبر موارد بلد وتحول عملها بالكامل إلى عمل عن طريق الإنترنت (عبد الرزاق الباز، 2004: 28).

ومن هنا أتجه فقهاء القانون والباحثون لمحاولة وضع مفهوم محدد لهذا المصطلح الدخيل على الإدارة العامة، وبيان مدى تأثيره على الحكومات التقليدية والمرافق العامة في الدولة، وخاصة أن البعض يرى أن هذا المصطلح أقرب ما يكون من المصطلحات التكنولوجية وعلم الحاسوب، ولا علاقة له بعلم الإدارة ومرافق الدولة وذلك لاحتوائه على كلمة إلكترونية، ورب متسائل يرى صحة مطلقة في هذا الكلام، ويخرج مصطلح الحكومة الإلكترونية من المصطلحات القانونية لاحتوائه على كلمة إلكترونية، إلاَّ أنَّه يمكن الرد على ذلك بأن مجرد احتواء هذا المصطلح على كلمة إلكترونية لا يخرج هذا المصطلح من المصطلحات القانونية، فهو مصطلح إداري يعبر عن التحول الجذري في المفاهيم الوظيفية (بسيوني، 2008: 45) أولا، والشفافية الاقتصادية والاجتماعية والتسويقية ثانياً، وعلاقة الأفراد بالمؤسسات وعلاقة المؤسسات مع بعضها، فهذا المصطلح أوسع من كونه مجرد برمجيات وإنترنت وغيره من التقنيات.

وفي الحقيقة توجد تعاريف كثيرة للحكومة الإلكترونية، إذ تتباين هذه التعاريف بصورة كبيرة، حسب مستخدميها والمستفيدين منها والقائمين على تنفيذها.

لذلك فإننا سنبين هذه التعاريف من وجهة نظر المؤسسات الحكومية والدولية من جهة، ومن جهة نظر فقهاء القانون والباحثين من جهة أخرى.

تعريف الحكومة الإلكترونية من وجهة نظر المؤسسات الحكومية والدولية: عرفت المنظمة العربية للتنمية الإدارية الحكومة الإلكترونية بأنها عملية استعمال المؤسسات الحكومية لتكنولوجيا المعلومات، مثل شبكة المعلومات العريضة، وشبكة الإنترنت، وأساليب الاتصال عبر الهاتف المحمول، والتي لديها القدرة على تعيير وتحويل العلاقات مع المواطنين ورجال الأعمال ومختلف المؤسسات الحكومية (مراد، 2000: 28)

وعرفتها منظمة التعاون والتنمية في المجال الاقتصادي لعام (2003) (OECD) هي استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وخصوصاً الإنترنت للوصول إلى حكومات أفضل (الرفاعي، 2009: 309).

وفي تعريف الأمم المتحدة لعام (2012) للحكومة الإلكترونية: بأنها نظام حديث تتبناه الحكومات، باستعمال شبكة الإنترنت، في ربط مؤسساتها بعضها ببعض، وربط مختلف خدماتها بالمؤسسات الخاصة والجمهور عموماً، ووضع المعلومة في متناول الأفراد، لخلق علاقة شفافة، تتصف بالدقة والسرعة، وتهدف للارتقاء بجودة الأداء (المناعسة، الزعبي، 2013: 22).

عرفتها الحكومة البريطانية بأنها: قيام المؤسسات الحكومية بتقديم خدمات عبر أدوات ووسائل إلكترونية، وتحتوي هذه الوسائل الإلكترونية على خطوط اتصال وهاتف أو فاكس أو إنترنت، سواء تم استعمالها من خلال حاسب شخصي أو تلفون رقمي أو أي أداة أخرى، إذ أن الوصول الإلكتروني يمكن أن يكون مباشراً أو عبر مراكز خدمة، أو يمكن أن تقدم الخدمة إلى جمهور المواطنين الذين يفضلون القيام بأعمالهم بشكل مباشر أو عبر الهاتف (عطا، 2010: 216).

وعرفها البنك الدولي لعام (2005: 2007) بأنها تكنولوجيا المعلومات، التي تمتلك قدرة تحويل العلاقات مع المواطنين والأعمال بأسلوب أسرع وأدق، وبعيداً عن البيروقراطية (عطا، 2010: 217).

تعريف الحكومة الإلكترونية في الفقه:

عرف فقهاء القانون والباحثون الحكومة الإلكترونية بأنها: استعمال تكنولوجيا المعلومات الرقمية في إنجاز المعاملات الإدارية، وتقديم الخدمات المرفقية والتواصل مع المواطنين بمزيد من الديمقراطية (الهزاني، 2008: 36-37).

وفي تعريف آخر: الحكومة الإلكترونية هي قيام الجهاز الإداري في الدولة، باستعمال الوسائل الإلكترونية الحديثة، وتكنولوجيا المعلومات الرقمية لهدف (إنجاز المعاملات الإدارية- تقديم الخدمات العامة لطالبيها من الجمهور- قضاء مصالح المواطنين بشيء من الشفافية والوضوح الإداري) (الحلو، علم الإدارة العامة ومبادئ الشريعة الإسلامية، 2007: 417).

ويعرفها البعض الأخر بأنها: قيام الأجهزة الحكومية باستبدال التعامل التقليدي (الورقي) بالتعامل الإلكتروني، باستعمال شبكات الاتصال عموماً وشبكة الإنترنت خصوصاً، وذلك بغرض إنجاز المعاملات الآتية:

- تقديم الخدمات الحكومية للمواطنين، وهذا في المقام الأول.
- تعامل الأجهزة الحكومية مع بعضها البعض إلكترونياً.
- تعامل الأجهزة الحكومية مع مؤسسات الأعمال إلكترونياً.

وكل ذلك بهدف الحصول على مزايا شبكات الاتصال، في إنجاز كافة العمليات، بسرعة وسهولة عالية، ومن أي مكان، وفي أي وقت.

وتناول جانب اخر من الفقه تعريف الحكومة الإلكترونية على أنها: مفهوم جديد يعتمد على استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأداء الخدمات الحكومية وإنجاز المعاملات الإدارية، والتواصل مع المواطنين والأجانب المقيمين داخل الدولة وخارجها (الحمادة، 2016: 33)، في أي وقت ومن أي مكان بشكل إلكتروني، ومن خلال موقع واحد على شبكة الإنترنت، سواء للشركات أو المستثمرين أو الأجانب (عبد العال، 2006: 97).

- وتعرف الحكومة الإلكترونية أيضاً بأنها: إنجاز العمليات الداخلية والخارجية للحكومة باستعمال تقنية الإنترنت المفتوحة (الحناوي، 2010: 4).
- وهناك من يعرف الحكومة الإلكترونية بأنها: قدرة القطاعات الحكومية على تبادل المعلومات، وتقديم الخدمات فيما بينها وبين المواطنين وبين قطاعات الأعمال، بسرعة ودقة عالية، وبأقل تكلفة عبر شبكة الإنترنت، مع ضمان سرية وأمن المعلومات المتناقلة (بأي مكان وأي زمان)، بالاعتماد أساساً على مبدأين هما:
  - الأول: تقني: ويتمثل في إعداد المعلومات إلكترونياً، وتناقلها عبر شبكة الإنترنت، وضمان سريتها (وهذا الإجراء يعتمد أساساً على البنية التحتية للحكومة الإلكترونية، المتمثل في الكمبيوتر المزود بقاعدة البيانات، وشبكة الإنترنت القادرة على نقل هذه البيانات).
  - الثاني: إجرائي: ويتمثل في تنفيذ المعاملات والخدمات عن بعد، مع ضمان صحتها ومصداقيتها (هذا الإجراء يتطلب وجود الكادر الإداري المدرب بشكل جيد لتنفيذ هذه الخطوة، وإيصال الخدمة للمواطن أو التراسل مع المؤسسات الأخرى).
- ويعرف البعض الآخر الحكومة الإلكترونية بأنها: استعمال الدولة للوسائط الحديثة من نظم المعلومات والاتصالات، للتعامل مع المواطن والحكومة من جهة، والحكومة والمنظمات من جهة أخرى عن بعد، وذلك لإنجاز الأعمال والحصول على البيانات والمعلومات، بأقل تكلفة وبأعلى درجات السرية والأمان، والشفافية والسرعة والموضوعية

- ويرى جانب آخر في الحكومة الإلكترونية بأنها: التحول الجذري في العلاقات الأساسية، التي تربط بين الحكومة من جهة والمواطنين من جهة أخرى، الحاصل نتيجة استعمال وسائل الاتصال والتكنولوجيا الحديثة، بهدف تقديم أفضل خدمة للمواطنين، وفي أسرع وقت ممكن (بصبار، 2012: 6)
- ويعرف البعض الحكومة الإلكترونية بأنها: اتفاق بين الحكومة والمواطنين، أساسه الشفافية والثقة المتبادلة بين كلا الطرفين، بهدف تقديم خدمات حكومية أفضل للمواطنين، على أساس من النزاهة والمساواة، وعن طريق إدخال وسائل وأليات تقنية لتقديم الخدمات الحكومية (عبد، 2007: 3-4)
- وفي تعريف آخر لها بأنها: المصلحة أو الجهاز الحكومي، الذي يستخدم التكنولوجيا المتطورة، وخاصة الحواسيب الآلية وشبكات الإنترنت، لدعم وتعزيز الحصول على المعلومات والخدمات الحكومية، وتوصيلها للمواطنين ومؤسسات الأعمال في المجتمع، بكل شفافية وكفاءة عالية (الحمادة، 2016: 35).
- وتعرف الحكومة الإلكترونية أيضاً بأنها: قدرة الأجهزة الحكومية على تبادل المعلومات فيما بينها من جهة، وتقديم الخدمات للمواطنين وقطاع الأعمال من جهة أخرى، بسرعة عالية وتكلفة منخفضة عبر شبكات الإنترنت، مع ضمان سرية أمن المعلومات المتناقلة في أي وقت واي مكان
- ويصف البعض الحكومة الإلكترونية بمجموعة من التعاملات الإلكترونية، والتي تتمثل في الاستعمال التكاملي الفعال لجميع تقنيات المعلومات والاتصال، لتسهيل وتسريع التعاملات بدقة عالية داخل الجهات الحكومية (حكومة-حكومة G-G) وبين (الحكومة والأفراد G-C) وبين الحكومة وقطاعات الأعمال (G-B) (الجمال، 2007: 48).
- وبتعريف مبسط تعرف الحكومة الإلكترونية بأنها: - تطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، لتحسين عمليات الحكومة (بن درويش، 2005: 9).
- يعرف الباحثان الحكومة الإلكترونية بأنها: (قدرة الجهات الحكومية على تلبية متطلبات المواطنين، في الحصول على الخدمات المرفقية، وتبادل المعلومات مع قطاعات الأعمال والقطاعات الحكومية الأخرى بوسائل إلكترونية، وبأقل جهد وبأسرع وقت ممكن، وعلى مدار 24 ساعة في اليوم وسبعة أيام في الأسبوع، وذلك باستعمال وسائل الاتصال التكنولوجيا الحديثة عموماً وشبكة الإنترنت خصوصاً.
- وبتعريف آخر مختصر يمكن القول بأن الحكومة الإلكترونية هي (التحول بخدمة المواطن من نمط روتيني إلى نمط إلكتروني).

المبحث الثاني: الحكومة الإلكترونية في العراق

تأخر ظهور مشروع الحكومة الإلكترونية في العراق إلى عام 2004، إذ وقعت وزارة العلوم والتكنولوجيا عقداً بمبلغ (20) مليون دولار مع احدى الشركات الإيطالية من أجل تنفيذ مشروع الحكومة الإلكترونية، غير أن هذا المشروع لم يرى النور لغاية يومنا هذا (عادل، 2020: 35).

وتعدَّ تجربة الحكومة الإلكترونية في العراق تجربة فنية اذا كان العقد مع الشركة الإيطالية ينص على تدريب بعض موظفي الوزارات ضمن برنامج معد من قبل الشركة ويتضمن ثلاثة مراحل الأولى في عام (2004) وتمتد لسنتين يتم فيها تدريب موظفي وزارة العلوم والتكنولوجيا وفق الصيغ والأساليب التقنية الحديثة فيما تبدأ المرحلة الثانية عام (2006) وتمتد لمدة خمس سنوات يتم فيها تدريب بعض موظفي الوزارات، فضلاً عن ربط جميع الوزارات بشبكة إنترنت داخلية تسهل عمل واتصال تلك الوزارات والتي تعد نواة الحكومة الإلكترونية، أما المرحلة الثالثة فهي

تتضمن تدريب موظفي جميع الوزارات بعد أن تكون قد امتلكت جميع المتطلبات التقنية لبدء العمل الإلكترونية على المستوى الحكومي وهذه المرحلة تمتد لخمس سنوات ايضاً (فضل الله، 2012: 7).

المطلب الأول: نشأة الحكومة الإلكترونية في العراق

لنشأة الحكومة الإلكترونية في العراق أساس دستوري نص عليه دستور العراق لسنة 2005 وأساس قانوني نظمته العديد من التشريعات سنتعرض لهذين الأساسين على النحو الاتي: -

أولاً: الأساس الدستوري للحكومة الإلكترونية في العراق

لأول وهلة لم يتطرق دستور جمهورية العراق لعام (2005) إلى الحكومة الإلكترونية، غير أن هذا الرأي غير صحيح على اطلاقه، فمع الإقرار بعدم الإشارة بصورة مباشرة إلى هذا المصطلح، إلاَّ أن امعان النظر في المادة (25) من الدستور فإنها تنص على أن (تكفل الدولة إصلاح الاقتصاد العراقي وفق أسس اقتصادية حديثة وبما يضمن استثمار كامل موارده، وتفريع مصادره، وتشجيع القطاع الخاص وتنميته)

لذا فإنه بالاستناد إلى هذا النص بالإمكان القول بوجود أساس دستوري غير مباشر للحكومة الإلكترونية في العراق، اذ ليس بالإمكان إصلاح الاقتصاد العراقي وفق الأسس الحديثة الا باتباع الحكومة الإلكترونية وغيرها من التقنيات الأخرى التي تكفل تحقيق هذا الإصلاح، يستوي في ذلك على مستوى التعامل الحكومي مع الأفراد وقطاع الأعمال أو على مستوى التعامل الدولي مع المؤسسات المالية الدولية والاقتصادية (عادل، 2020: 40).

وفضلاً عن ذلك فإن المادة (34: ثالثاً) من الدستور تمثل الأساس الدستوري الثاني غير المباشر للحكومة الإلكترونية والتي تنص على أن (تشجع الدولة البحث العلمي للأغراض السلمية بما يخدم الإنسانية وترعى التفوق والابداع والابتكار ومختلف مظاهر النبوغ)

وهو الأمر الذي لا يتحقق في الواقع العملي، وليس بالإمكان قيام الدولة بهذا الواجب الا في حالة اعتناقها للتطورات التكنولوجية في ممارسة التعليم من أجل رعاية الابداع والابتكار في العراق.

ثانياً: الأساس القانوني للحكومة الإلكترونية في العراق

تتنوع الأسس القانونية للحكومة الإلكترونية في العراق، وذلك لوجود العديد من التشريعات التي تناولت تنظيم الأمور التكنولوجية، إذ يتمثل أولها في قانون التوقيع الإلكتروني والمعاملات الإلكترونية رقم (78) لسنة (2012)

وإلى جانب هذا القانون تجدر الإشارة إلى وجود العديد من النصوص القانونية التي اجازت استعمال الوسائل الإلكترونية، إذ تنص المادة (21) من النظام الداخلي للمحكمة الاتحادية العليا رقم (1) لسنة (2005، على أن (يجوز للمحكمة الاتحادية العليا إجراء التبليغات في محل اختصاصها بواسطة البريد الإلكتروني والفاكس والتليكس إضافة لوسائل التبليغ الأخرى المنصوص عليها في قانون المرافعات المدنية).

ان تعليمات الكشف عن الذمة المالية رقم (2) لسنة 2017، تنص في المادة (3) منها على انه (أولا. تنشر الهيئة نموذج استمارة الكشف عن الذمة المالية في الموقع الإلكتروني لها، وللمكلف سحبه أو طلبه مباشرة منها لغرض ملئه).

فيما تنص المادة (10: ثانياً) منه على أن (تتولى دائرة الوقاية ثانياً توثيق البيانات الواردة في الاستمارة بنظام قاعدة بيانات إلكترونية خاصة بها

اما قانون المحكمة الجنائية العراقية العليا رقم) (10) لسنة 2005 تنص قواعد الإجراءات وجمع الأدلة بسنة 2005 على أن (ويجوز للمحكمة بعد ذلك أن تستعمل الوسائل الإلكترونية للتوصيل السمعي أو البصري أو البريد الإلكتروني وما إلى ذلك من الوسائل الإلكترونية الأخرى وللمحكمة أن تتخذ ما تراه مناسباً لتطبيق هذه المادة).

تنص الفقرة (5) من (م: 5) من قانون المرور رقم (86) لسنة (2004) على أن (تعدَّ وثائق التسجيل في الحاسبة الإلكترونية أو غيرها) أساساً لإثبات حق ملكية المركبة وتعدَّ حجة على الناس كافة بما يدون فيها مالم يطعن فيها بالتزوير).

وكذلك الحال بالنسبة إلى المادة (14) من أمر سلطة الائتلاف المؤقتة (المنحلة) رقم (83) لسنة (2004) (تعديل قانون حق المؤلف رقم (3) لسنة (1971) التي تنص على أن (الاذن باستنساخ أدائهم المثبت في تسجيل صوتي بصورة مباشرة أو غير مباشرة بأي طريقة أو شكل وبصورة دائمة أو مؤقتة بضمنه الشكل الرقمي الإلكتروني).

إن الفقرة (1) من المادة (55) من قانون البنك المركزي العراقي الصادر بأمر سلطة الائتلاف المؤقتة (المنحلة) رقم (56) لسنة (2004) تنص على أن (لا يجوز للشخص نشر طبع تنفيذ وإصدار توزيع أو ترويج بما فيها الوسائل الإلكترونية أو الكمبيوتر وما شابهه)، فضلاً عن قانون منع إساءة استعمال أجهزة الاتصالات في أقليم كوردستان: العراق رقم (6) لسنة (2008).

ويثار بهذا الصدد تساؤل: عن الطبيعة القانونية أو الالزام القانوني للحكومة الإلكترونية، أو بمعنى اخر هل يوجد إلزام قانوني على عاتق الإدارة والمواطن بتطبيق قواعد الحكومة الإلكترونية؟

والاجابة على هذا السؤال هي الآتي:

إن من المبادئ الرئيسة في تعزيز الثقة لدى الجمهور بالأعمال الإلكترونية ضرورة احترام الحق في الخصوصية والسرية بالنسبة إلى المستهلك، وذلك بعدم نشر أو بث اية بيانات تتعلق بالأمور الشخصية، ومن ثم يتبين أن أداء المعاملات الإدارية والخدمات العامة من المواطنين بالوسائل الإلكترونية ينبغي أن يبقى على الدوام اختيارياً وليس الزامياً.

وبناءً على ما تقدم فإن المواطن غير ملزم باتباع الوسائل الإلكترونية في تقديم معاملته، بل انه له حرية الاختيار في اتباع الوسائل التقليدية أو الوسائل الإلكترونية طالما لا توجد نصوص قانونية ملزمة له، وان كان استعماله للوسائل الإلكترونية أكثر فائدة وأسهل عليه من المراجعات ومتاعبها.

ولا يستثنى من ذلك الا حالة وجود نص صريح يوجب على المواطن ذلك، ومن ثم في حالة وجود نص صريح يوجب على المواطن ذلك، ومن ثم في حالة وجود نص صريح بوجوب إنجاز المعاملة الرسمية بصورة إلكترونية حينذاك يلزم الفرد على استعمال هذه الوسيلة، سواء بالتقديم إلى الخدمة للحصول عليها أو بالسداد المالي الإلكتروني أو غيرها من الإجراءات.

اما بالنسبة إلى دوائر الدولة والقطاع العام فإن المبدأ العام يتمثل في أن الإدارة غير ملزمة باتباع وسائل الإدارة الإلكترونية الا في حالة وجود نص صريح بذلك، إذ يبقى استعمال الوسائل الإلكترونية استثناء لا يجوز القياس عليه والتوسع فيه.

هذا بالنسبة إلى الفقرة السابقة على صدور قانون التوقيع الإلكتروني والمعاملات الإلكترونية رقم (78) لسنة (2012)، أما في الفقرة اللاحقة على إصدار هذا القانون وإنفاذه فإنه أصبحت القاعدة العامة تتمثل بإقرار الطابع الالزامي لاتباع الوسائل الإلكترونية بالنسبة إلى المواطن والدولة على حد سواء.

وبناءً على ما تقدم ذكره فإننا ندعو الحكومة العراقية إلى تفعيل مشروع قانون الحكومة الإلكترونية الذي تم الشروع فيه عام (2004)، فضلاً عن ضرورة الإسراع بإصدار قانون جرائم المعلوماتية باعتباره من مقومات الحكومة الإلكترونية.

المطلب الثاني: تعريف الحكومة الإلكترونية في العراق

ينصرف معنى الحكومة إلى معنيين:

المعنى الأول، المعنى العام، ويقصد بالحكومة بأنها مجموع سلطات الدولة الثلاثة (تشريعية وتنفيذية وقضائية) التي توجد في الدولة وتباشر اختصاصاتها المحددة في الدستور والقوانين.

فيما ينصرف المعنى الضيق للحكومة إلى السلطة التنفيذية، ممثلة بمجلس الوزراء ورئيس الجمهورية والتشكيلات التابعة لها من دوائر الدولة والقطاع العام، ومن ثم فلا يشمل مصطلح الحكومة السلطتين التشريعية أو التنفيذية.

تنوعت تعريفات الحكومة الإلكترونية وذلك لتعدد الفقهاء الذين تصدوا لهذا الموضوع بالمعالجة والتأصيل، إذ عرفها البعض بأنها (استعمال تكنولوجيا المعلومات الرقمية في إنجاز المعاملات الإدارية وتقديم الخدمات المرفقية للمواطن والتواصل مع الموظفين عبر شبكة الإنترنت) (العبود، 2009: 24)، وتعرف بأنها (قيام الإدارات الحكومية بتقديم الخدمات عبر الوسائل الإلكترونية) (محمود، 2006: 452).

اما البنك الدولي فعرف الحكومة الإلكترونية بأنها (استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل زيادة وكفاءة وفاعلية وشفافية الحكومة ومسائلتها فيما تقدمه من خدمات إلى الأفراد والقطاع الخاص، من خلال تمكنهم من المعلومات بما يدعم كافة الأنظمة الإجرائية الحكومية ويقضي على الفساد)

فيما عرفها اخرون بأنها (قدرة الحكومة على تبادل المعلومات وتقديم الخدمات فيما بينها وبين الأفراد والقطاعات الأخرى بسرعة ودقة عالية وبأقل تكلفة عبر شبكة الإنترنت مع ضمان سرية وأمن المعلومات المتناقلة) (مطر، 2018: 35).

عرفها البعض بأنها (استعمال تقنيات الإنترنت في تقديم الخدمات استلاماً وتسليماً) (الجميل، 2007: 14)

وعرفها البعض ايضاً على انها (الانتقال من انتاج وتقديم الخدمة العامة من شكلها الروتيني إلى استعمال الوسائط الإلكترونية، بسرعة متناهية وبتكاليف ومجهود أقل من خلال موقع واحد عبر الإنترنت) (فضل الله، 2012: 7).

تم تعريف الحكومة الإلكترونية بأنها (الانتقال من تقديم الخدمات العامة والمعاملات من شكلها الروتيني إلى الشكل الإلكتروني عبر الإنترنت) (جراح، محمود، 2012: 5).

إن الحكومة الإلكترونية تمثل تطبيقاً واستعمالاً لتقنية الاتصال والمعلومات في الأجهزة الحكومية (ICT)، وتقديم الخدمات العامة.

وفضلاً عن ما تقدم ذكره عرفت الحكومة الإلكترونية بتعريف ضيق، وواسع لها كالاتي: -

أولاً: التعريف الضيق للحكومة الإلكترونية: تعرف الحكومة الإلكترونية وفق المفهوم الضيق لها بأنها (أسلوب جديد ومتطور لإدارة المرافق العامة في الدولة إلى رفع مستوى أداء الإدارات الحكومية لخدماتها العامة للجميع) (عفيف، يوسف، 2003: 2).

يتضح لنا من التعريف أعلاه أن مفهوم الحكومة الإلكترونية وفق المفهوم الضيق يقتصر على استعمال الوسائل الإلكترونية من قبل الدوائر الحكومية التابعة للسلطة التنفيذية، ومن ثم فلا ينصرف معنى الحكومة الإلكترونية إلى استعمال السلطتين التشريعية والقضائية للوسائل الإلكترونية في إنجاز أعمالها.

وبعبارة أخرى أن تعريف الحكومة الإلكترونية وفق المعنى الضيق يعد مرادفاً لمصطلح الإدارة الإلكترونية.

ثانياً: التعريف الواسع للحكومة الإلكترونية: ينصرف تعريف الحكومة الإلكترونية بمعناها الواسع إلى (إنجاز الدوائر لأعمالها ومهامها سواء بين الجهات الحكومية أو بينها وبين المتعاملين معها بطريقة معلوماتية تعتمد على استعمال الحاسوب في الوصول إلى معلومات محددة يتطلبها الإجراء الرسمي المطلوب اتخاذه وفق ضمانات أمنية معينة تحمي المستفيد والجهة صاحبة الخدمة) (عادل، 2020: 36).

وبعبارة أخرى يمكننا القول بأن الحكومة الإلكترونية يقصد بها استعمال وسائل الاتصال التكنولوجية المتنوعة في إنجاز السلطات (التشريعية والتنفيذية والقضائية) لمهامها وتقديم الخدمات العامة للمواطنين، يستوي في ذلك أن يكون استعمال هذه الوسائل بين دوائر السلطة الواحدة أو بين سلطتين أو أكثر أو بينها وبين الأفراد والقطاع الخاص.

ومن ثم فإن استعمال الوسائل الإلكترونية من قبل السلطات العامة من جهة، والجمهور أو المواطنين من جهة أخرى يمثل جوهر الحكومة الإلكترونية بمعناها الواسع، وهو ما يمكن اختزاله بتقديم الخدمات الحكومية بطريقة إلكترونية.

يمكننا القول بأن الحكومة الإلكترونية بمعناها الضيق لا تعدو أن تكون مجرد استعمال وسائل التكنولوجيا الحديثة من قبل الإدارة العامة للقيام بوظائفها واتباع الحاجة العامة.

الخاتمة

توصل الباحثان من خلال بحثهما الموسوم (المفهوم القانوني للحكومة الإلكترونية) إلى مجموعة من النتائج والتوصيات يدرجها في الآتي

أولاً: النتائج

1- يعرف الباحثان الحكومة الإلكترونية بأنها: (قدرة الجهات الحكومية على تلبية متطلبات المواطنين، في الحصول على الخدمات المرفقية، وتبادل المعلومات مع قطاعات الأعمال والقطاعات الحكومية الأخرى بوسائل إلكترونية، وبأقل جهد وبأسرع وقت ممكن، وعلى مدار 24 ساعة في اليوم وسبعة أيام في الأسبوع، وذلك باستعمال وسائل الاتصال التكنولوجيا الحديثة عموماً وشبكة الإنترنت خصوصاً.

2- لنشأة الحكومة الإلكترونية في العراق أساسان أحدهما دستوري نص عليه دستور العراق لسنة 2005 والثاني أساس قانوني نظمته العديد من التشريعات.

3- بأن الحكومة الإلكترونية بمعناها الضيق لا تعدو أن تكون مجرد استعمال وسائل التكنولوجيا الحديثة من قبل الإدارة العامة للقيام بوظائفها واتباع الحاجة العامة.

ثانياً- التوصيات:

1- إيلاء موضوع الحكومة الإلكترونية مزيداً من الاهتمام وخصوصاً من قبل فقهاء القانون عامة والقانون العام خاصه لما لها من أثر على كافة جوانب الحياة والمواطنين والمقيمين والزائرين في أي مكان من العالم.

2- تهيئة كافة متطلبات تطبيق الحكومة الإلكترونية بما في ذلك التنظيم التشريعي الخاص بعمل الحكومة الإلكترونية على نحو يحقق نجاحها

3- نوصي المشرع السوداني والعراقي خاصة بالإسراع في توفير البيئة القانونية اللازمة لتطبيق الحكومة الإلكترونية على وجه السرعة لما لها من دور إيجابي في القضاء على الفساد الإداري والمالي والتخلص من الروتين المزعج والبيروقراطية الإدارية.

قائمة المراجع.

- باز، بشير علي، دور الحكومة الإلكترونية في صناعة القرار الإداري والتصويت الإلكتروني، دار الكتب القانونية، 2009.
- الباز، داود عبد الرزاق، الإدارة العامة (الحكومة) الإلكترونية وأثرها على النظام القانوني للمرفق العام وأعمال موظفيه، مجلس النشر العلمي، 2004.
- بسيوني، عبد الحميد، الحكومة الإلكترونية، دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع، 2008.
- بن درويش، علي محمد عبد العزيز، "تطبيقات الحكومة الإلكترونية (دراسات ميدانية على إدارة الجنسية والإقامة بدبي)"، رسالة ماجستير، جامعة الامام محمد بن سعود، الرياض، 2005.
- جراح، ندى بدر؛ محمود، شيماء سعدون، "الحكومة الإلكترونية الواقع ومشاكل التطبيق في العراق"، بحث منشور في مجلة الخليج العربي، مجلد (40)، العدد (3-4)، 2012.
- الجمال، سمير حامد عبد العزيز، التعاقد عبر تقنيات الاتصال الحديثة، دار النهضة العربية، 2007.
- الجميل، سرمد كوكب، "تحديات تمويل الحكومة الإلكترونية مفاهيم واليات"، بحث منشور في مجلة بحوث مستقبلية، مجلد (2)، العدد (17) 2007.
- حجي، أحمد إسماعيل، الحكومة الإلكترونية المتكاملة والمدن الذكية وحكومتها، عالم الكتب، 2016.
- الحلو، ماجد راغب، علم الإدارة العامة ومبادئ الشريعة الإسلامية، دار الجامعة الجديدة، 2007.
- الحماده، حمزة ضاحي، الحكومة الإلكترونية ودورها في تقديم الخدمات المرفقية، دار الفكر الجامعي، 2016.
- الحناوي، منال صبحي محمد، الاستراتيجية الأمنة للحكومة الإلكترونية، المؤتمر السادس لجمعية المكتبات والمعلومات في السعودية المنعقد في مدينة الرياض عام 2010.
- درويش، شريف، تكنولوجيا الاتصالات، المخاطر والتحديات والتأثيرات الاجتماعية، الدار المصرية اللبنانية، الطبعة الأولى، يناير، 2000.
- الرفاعي، سحر قدوري، الحكومة الإلكترونية وسبل تطبيقها، د. ن، 2009، ص309.
- الصيرفي، محمد، الإصلاح الإداري التطوير الإداري كمدخل للحكومة الإلكترونية، دار الكتاب القانوني، 2007.
- عادل، مصدق، الحكومة الإلكترونية وتطبيقها في التشريع العراقي، دار السنهوري، 2020.
- عبد العال، هدى محمد، التطوير الإداري والحكومة الإلكترونية، دار الكتب المصرية، 2006.
- عبد الله، حازم صلاح الدين، تعاقد جهة الإدارة عبر شبكة الإنترنت، دراسة مقارنة، دار الجامعة الجديدة، 2013.
- عبد، غسان فيصل، "معوقات تبني تطبيقات الحكومة الإلكترونية دراسة عينة من موظفين عدد من الدوائر الحكومية في محافظة صلاح الدين"، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، مجلد 3، العدد7، 2007.

- العبود، فهد بن ناصر، الحكومة الإلكترونية، التطبيق العلمي لمشاريع التعاملات الحكومية، دار العبيكان، 2009.
- عطا، هاني ابراهيم، "الحكومة الإلكترونية والنمو الاقتصادي" ، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، المجلد 2، العدد 3، 2010.
- عفيف، أحمد كمال الدين؛ يوسف، وائل محمد، المدنية العربية في ظل الحكومة الإلكترونية، ندوة الحكومة الإلكترونية الواقع والتحديات، مسقط، 2003.
- فضل الله، جان سيريل، "التخطيط لبناء قاعدة تطبيقية لتقييم خدمات الحكومة الإلكترونية في العراق"، بحث منشور في المجلة العراقية لبحث السوق وحماية المستهلك، مجلد (4)، عدد (2)، 2012.
- المبارك سعد، عمر محمد، "تسويق الخدمات الإلكترونية على بوابة حكومة السودان الإلكترونية في إطار مشروع الحكومة الإلكترونية"، أطروحة دكتوراه، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 2018.
- محمود، أبو بكر، الحكومة الإلكترونية الواقع والافاق، مجموعة النيل العربية، 2006.
- مراد، عبد الفتاح، الحكومة الإلكترونية، دار البهاء للبرمجيات والكمبيوتر والنشر الإلكتروني، 2000.
- المناعسة، أسامة أحمد؛ الزعبي، جلال محمد، الحكومة الإلكترونية بين النظرية التطبيق، دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2013.
- الهزاني، نورة بنت ناصر، الخدمات الإلكترونية في الأجهزة الحكومية، مكتبة الملك فهد الوطنية، 2008.